

رفح .. سوق سوداء للبضائع والمشاعر!



مأساة إنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الذي حولته إسرائيل إلى سجن كبير على مدار ٨ شهور متواصلة منذ سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على القطاع بشكل كامل في شهر يوليو الماضي. حيث لم يدخل القطاع أى من المواد الغذائية أو الطبية مما أدى إلى انفجار الغضب الفلسطيني ودفع البعض منهم إلى نسف جزء من السور الحديدى الفاصل بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، وعلى مدار الأيام الماضية عبر أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني من قطاع غزة إلى مدن رفح والشيخ زويد والعريش في مصر، بينما عبر أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني إلى القطاع لزيارة الأهل والأصدقاء في غزة بعد أن وصلوا من مختلف دول العالم.

وقد أعرب جميع الفلسطينيين الذين التقت بهم أكتوبر عن امتنانهم وشكرهم للرئيس مبارك والقيادة المصرية على الخطوة الحكيمة بفتح المعبر قبل أن يتحول الأمر إلى كارثة. حيث انتهت تماماً جميع المواد الغذائية والتموينية من البيوت الفلسطينية وعجزت المستشفيات عن تقديم العلاج للمرضى، وتعالى صرخات الأطفال بعد نفاذ الأدبان، وجاءت الخطوة بفتح المعبر استمراراً للموقف المصرى الواضح الذى أكد منذ اللحظة الأولى لالتقسام الفلسطينى الداخلى وسيطرة حماس على القطاع وسعى إسرائيل إلى العقاب الجماعى للشعب الفلسطينى عن طريق التجويع بأن مصر لن تسمح بتجويع الشعب الفلسطينى ولن تقبل بأن يتحول قطاع غزة إلى سجن كبير كما قال الرئيس مبارك فى قمة شرم الشيخ التى جمعته مع رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت والرئيس الفلسطينى محمود عباس عقب سيطرة حماس على قطاع غزة.

ولا يوجد بيت فلسطيني في قطاع غزة لم يأت أحد أفرادة إلى مدن رفح والشيخ زويد والعريش للشراء والتسوق، وأكد جميع الفلسطينيين الذين التقت بهم أكتوبر أنهم اشتروا ما

يكفيهم من جميع المواد الغذائية والتموينية حتى أن بعض الفلسطينيين الذين حصلوا على كميات ضخمة من هذه المواد يعيدون بيعها من جديد بأسعار أغلى إلى إخوانهم الفلسطينيين في مدينة رفح. حيث وصل سعر عبوة البنزين التى تحوى ١٠ لترات إلى ٨٠ جنيتها، وعبوة الدقيق إلى ٢٠٠ جنيه، وطالب سكان غزة بأن يظل المعبر مفتوحاً بين مصر وغزة لخروج الحالات المرضية الحرجة للعلاج فى الخارج والسماح بدخول المساعدات الغذائية والطبية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التي وصلت بالفعل إلى رفح الفلسطينية من المؤسسات الخيرية المصرية والعربية مثل الهلال الأحمر المصري واتحاد الأطباء العرب.

أكتوبر تتابع المأساة

وعاشت أكتوبر مع الأسر الفلسطينية والأطفال الذين حولوا السور الحديدي الضخم الفاصل بين رفح المصرية والفلسطينية إلى مكان للعب واللهو بعد أن كان أداة للحصار والتجوع. الطفل مصطفى خالد (٩ أعوام) من مخيم الشجاعة استشهد والده في قصف إسرائيلي لأحد المنازل المجاورة لمنزلهم، ويعيش مع إخوته الثمانية في منزل صغير للغاية، وتقوم منظمة غوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتقديم المساعدات الغذائية والتموينية إلى أسرته كل ثلاثة شهور لكن هذه المساعدات تكفي ٢٠ يوما فقط مما يجعلهم في احتياج دائم للمواد الغذائية والتموينية ولذين الأطفال لأن أخيه الصغير (مشهي) لم يتجاوز العام الواحد، لذلك اضطر محمد أن يعمل ووجد في فتح المعبر فرصة للعمل وبيع الشاي لهم، فأخذ مصطفى موقد الكيروسين الصغير واشترى ربع كيلو من الشاي وكيلو سكر وجلس على المنطقة الفاصلة بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية لبيع كوب الشاي بشيكل أوجنيه حسب العملة التي مع المشتري وكلما نفدت كمية الشاي والسكر التي بحوزته يشتري كمية جديدة على أمل أن ينتهي اليوم ويكون معه بعض الشيكلات لشراء بعض الاحتياجات الضرورية له ولأسرته، وقال الطفل خالد لأكتوبر إنه لا يفهم كثيرا في السياسة لكنه كان يعلم شيئا واحدا وهو أن إسرائيل هي السبب في خنق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وترفض أن يغادره المرضى كما ترفض دخول الوقود والمواد الغذائية إلى القطاع لكنه يعتقد أن الانقسام السياسي بين حماس وفتح وشبه الحرب الأهلية بين الطرفين هي أكثر قسوة على الشعب الفلسطيني من التصرفات الإسرائيلية، وتمنى مصطفى أن تعود كل من حماس وفتح إلى رشدما والعمل لصالح توفير الخدمات للشعب الفلسطيني خاصة الأطفال الذين فقدوا عائلهم الوحيد مثل أسرته، كما تمنى مصطفى أن يزور القاهرة، معربا عن اعتقاده بأن الشعب المصري شعب طيب ويحب الفلسطينيين وأنه بدون موقف مصر كان القطاع سيظل مغلقا في وجه الفلسطينيين.

محمد الدهامشة (٥٥ عاما) من بيت حانون عانق ابنه محمود وأحفاده الثلاثة بقوة أمام بوابة صلاح الدين على معبر رفح. حيث لم ير محمد أحفاده منذ ولادتهم، وقال لأكتوبر إنه يعمل في إحدى الدول الخليجية وأن ابنه محمود تزوج وأنجب ثلاثة أطفال دون أن يراهم، وأنه عندما كان يفتح المعبر ويأتي من الدولة التي يعمل فيها إلى مصر ومنها إلى المعبر يكون المعبر قد أغلق، وأن هذا الأمر تكرر ٤ مرات لكن مع قرار الرئيس مبارك بفتح المعبر حقق له أمنية راودته ٨ سنوات، وعبر عن بالغ سعادته من تحقيق أمنياته برؤية ابنه وأحفاده قبل أن يموت موجه الشكر لمصر على مواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني، لكنه عبر عن إحباطه من الانقسام السياسي والجغرافي بين حماس وفتح وقال لأكتوبر لا بد من إنهاء هذه الخلافات بسرعة لأن إسرائيل لا يمكن أن تمنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة في إقامة دولة فلسطينية في ظل الانقسام والتراشق الحالي بين الطرفين، وأعرب عن اندهاشه واستغرابه من صراع حماس وفتح على سلطة ودولة غير موجودة وأن هذا الصراع ينبغي تأجيله لما بعد قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، داعيا مصر والدول العربية للضغط على وفدى حماس وفتح حتى يصلوا إلى اتفاق ينهي الوضع غير الطبيعي لقطاع غزة المعزول عن باقي الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

توافق على ضبط المعبر

هناك توافق مصري فلسطيني على ضرورة ضبط المعبر لأن ما حدث من تدافع فلسطيني عبر المعبر دون التدقيق في الهويات أدى إلى مشكلات كبيرة ليس فقط لمصر بل للفلسطينيين أنفسهم، وبعيدا عن الفلسطينيين الذين دخلوا بالأحزمة الناسفة للقيام بعمليات عنف فإن الفلسطينيين أنفسهم تضرروا كثيرا لأن من دخل في البداية استطاع شراء أي شيء وكل شيء ولم يتبقى للآخرين فرصة لشراء احتياجاتهم بنفس الأسعار فأضطر هؤلاء للشراء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بأسعار مرتفعة للغاية، نظرا لقيام من جاء في البداية بالتجارة في المواد الغذائية التي أخذها من رفح والعريش، وكان للأمر نفسه جانب سلبي على سكان العريش الذين عانوا كثيرا ليس فقط من الارتفاع الجنوني للأسعار في مدينتهم الهادنة لكن لعدم وجود المواد الغذائية والتموينية التي نفذت تماما من الأسواق، وعلى الجانب الأيمن شكلت الفوضى في التدافع وعدم التدقيق في شخصية وهوية من يعبرون سواء إلى مصر أو القطاع إلى إرهاب كبير للأجهزة الأمنية المصرية والفلسطينية.

ضرورة الضوابط الأمنية

وقال أبو عبيد الذي يعمل في أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة لحكومة إسماعيل هنية المقالة - قال لأكتوبر إنه يرحب بوجود ضوابط قانونية وأمنية على المعبر لأن دوره الآن في ظل الفوضى الحالية يقتصر على تسهيل المرور فقط من المعبر رغم أنه ليس من شرطة المرور، وأنه لا يستطيع أن يسأل أي شخص عن هويته حتى لو كان يتشكك في أمره، مشدداً على أن هذه الفوضى يمكن أن تسمح لتجار المخدرات والمهربين من إدخال المخدرات إلى مصر وقطاع غزة، مشيراً إلى ضرورة أن يكون هناك توافق على ضوابط أمنية مصرية فلسطينية مشتركة تسمح بالسهولة والتنسيب في تحرك العابرين من خلال المعبر، وفي نفس الوقت تمكن هذه الضوابط الأجهزة الأمنية من الحفاظ على الأمن القومي المصري والفلسطيني، مؤكداً أن الفترة التي سمحت بها السلطات المصرية بفتح المعبر كانت كافية لشراء الاحتياجات وفك الحصار جزئياً عن الشعب الفلسطيني مطالباً العرب بضرورة تنفيذ قرار وزراء الخارجية العرب بفك الحصار عن الشعب الفلسطيني بصورة لا تضر مصر على الإطلاق، وقال أبو عبيد لأكتوبر إنه لا يتوقع أن يتفق وفدا حماس وفتح على صيغة توافقية لإدارة المعبر متهماً فتح بأنها تريد بقاء تحكم إسرائيل في مصير المعبر بإصرار الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية على اتفاقية المعبر التي وقعت مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي، متمنياً أن تكون إدارة المعبر بين المصريين والفلسطينيين فقط كما اتهم أبو عبيد الاتحاد الأوروبي بأنه شارك في الحصار بعدم قبول المراقبين الأوروبيين لفتح المعبر والتحديز للموقف الإسرائيلي الرفض لفك الحصار، وقال لأكتوبر إننا كقائدين في حركة حماس ندرك أن القرار المصري بفتح المعبر يمكن أن يسبب مشكلات كبيرة لمصر لكننا نعلم أن مصر كأكبر دولة عربية لا يمكن أن تتخلى عن مسئولياتها تجاه أشقائها العرب والفلسطينيين عند الحاجة.

أثر إيجابي للقرار

من جانبه قال سيد أبو خليل من سكان بيت لاهيا في غزة إن قرار مصر والرئيس مبارك بفتح المعبر طوال هذه الفترة كان له أثر إيجابي على الشعب الفلسطيني في غزة، وأن هذا القرار حال دون كارثة إنسانية كادت أن تحول غزة إلى مقبرة جماعية يموت فيها شعب غزة الذي يصل تعداد سكانها إلى مليون ونصف المليون نسمة يعيشون فقط على مساحة ٤٠ كيلو متراً، مؤكداً أنه كمواطن فلسطيني يأسف للآباء التي تحدثت عن دخول فلسطينيين للقيام بعمليات إرهابية سواء في مصر أو انطلاقاً من الأراضي المصرية، داعياً كل إخوانه



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

من الفلسطينيين إلى مقابلة الموقف الرجولى المصرى والموقف الرائع للقيادة المصرية باحترام خصوصية الأمن المصرى، وقال أبو خليل لأكتوبر إن الدقيق والزيت والبنزين وكل الاحتياجات نفذت من بيته تماما وأن فتح المعبر في هذا التوقيت كان بر الأمان له ولأسرته التى يوجد بها أطفال وعجائز اشترى لهم الأدوية من صيدليات العريش، لافتا إلى أن من أصابوا بعض الجنود المصريين لا يعبرون عن حقيقة مشاعر الشعب الفلسطينى الذى يحمل كل مشاعر الامتنان والتقدير لمصر وشعبها.

الاقتصاد يريح رغم الحصار

لم يفوت التجار فى الجانبين المصرى والفلسطينى الفرصة عقب فتح المعبر، حيث قاموا باستغلال هذا الوضع الطارئ تماما، وبات من الطبيعى وأنت فى رفح المصرية أن تجد تجمعات كثيرة للفلسطينيين والمصريين وعندما تقترب تجد أحد التجار الذى يلتف حوله أبناء غزة للشراء والتسوق، كما نشطت بقوة تجارة العملات وتبديل الشيكال والدولار بالعملة المصرية، حيث مازال أبناء غزة يتعاملون بالشيكال الإسرائيلى والدولار الأمريكى، إلا أن أكبر تجارة لاحظتها أكتوبر خلال وجودها فى رفح المصرية وقطاع غزة هى تجارة الحديد القديم (الخردة) حيث بات من الطبيعى فى أى وقت فى اليوم أن ترى طابورا من الشاحنات العملاقة التى تحمل كميات ضخمة من الحديد القديم من غزة إلى مصر عبر معبر رفح وقد قدر البعض حجم التجارة خلال الأيام القليلة لفتح المعبر إلى نصف مليار دولار ذهبت معظمها إلى المواد التموينية والغذائية والسجائر ومواد البناء خاصة الأسمنت الذى وصل سعره فى رفح إلى ١٢٠٠ جنيه وهو ما يماثل ثلاثة أضعاف السعر فى مصر، وكل من ذهب إلى رفح لاحظ أن الفلسطينيين لا تنقصهم الأموال لكن يحتاجون إلى البضائع، والغالبية العظمى لا تشكو كثيرا من عدم وجود الأموال لكن الشكوى الرئيسية تتجه نحو نفاذ البضائع التى اشتراها التجار فى الأيام الأولى من فتح المعبر.

بدء تنظيم العبور

وقد بدأت السلطات المصرية وقوات الأمن التابعة لحكومة حماس المقالة باتخاذ مجموعة من الإجراءات على جانبى الحدود فى قطاع غزة من شأنها أن تمثل مرحلة تجريبية للكيفية التى يمكن أن يكون عليها معبر رفح بين قطاع غزة ومصر خلال الفترة القادمة، حيث بدأت قوات

الشرطة المصرية فى تأمين آلاف الفلسطينيين المتدفقين على رفح المصرية من خلال مساعدتهم على التوجه إلى مناطق بعينها فى رفح المصرية لشراء الاحتياجات الضرورية التى من أجلها قام سكان غزة بذهاب أجزاء من السور الحديدى الذى كان يفصل بين رفح المصرية والفلسطينية وبعد ذلك التوجه إلى غزة خلال الفترة الزمنية التى حددتها السلطات المصرية لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم ويحتاج عدد كبير من الفلسطينيين إلى إجراء عمليات جراحية كبيرة خارج القطاع وخاصة الأطفال وكبار السن وهو ما يتجاوز إمكانيات مدينة رفح المصرية وبالتالي هناك حاجة إلى اتفاقية تنظم سفر هؤلاء المرضى خارج القطاع حتى لا يتهددوا الموت بسبب عدم توافر غرف العمليات الحديثة فى القطاع الذى توقفت فيه سيارات الإسعاف عن توصيل المرضى إلى المستشفيات نتيجة لقيام إسرائيل بمنع تدفق الغاز إلى قطاع غزة.